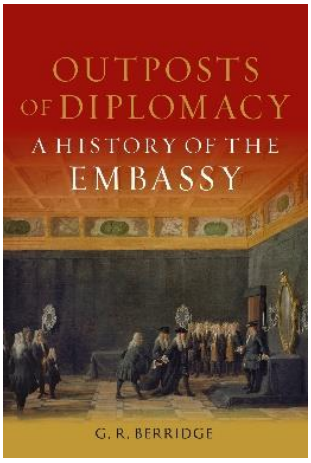


Geoff R. Berridge.- ***Outposts of Diplomacy: A History of the Embassy*** **(Publisher: Reaction Books, 2024), 434p.**

جوف ر. بيريدج: مقومات الدبلوماسية ومواقعها: تاريخ السفارة (منشورات رياكشن بوكس)، 2024، 434ص.

كيف يُنظر إلى الهيئات الديبلوماسية وعلى رأسها السفارات المقيمة؟ ما التطور الذي عرفته السفارات الديبلوماسية سواء على مستوى الوظيفية والأداء أو البنايات والمعمار؟ ما حدود صلاحيات ومهام السفارات المقيمة وما تأثيرها على سيادة الدول المستضيفة؟ وكيف تمكنت من الدفاع عن مصالح بلدانها؟ ألم يكن بالإمكان الاستغناء عن السفارات بسبب التكلفة المالية الباهظة؟ ما وظيفتها في ظل التطور التكنولوجي الذي يتيح التواصل الفوري بين قادة العالم؟ أسئلة من بين أخرى يسعى الكتاب الإجابة عنها وإبراز منعطفات العمل الديبلوماسي في شقه المؤسساتي، حين يتناول عمل السفارة المقيمة كمؤسسة لها من الصلاحيات والوظائف والأدوار ما يعكس طبيعة العلاقة الديبوماسية بين الدول.

ولهذا أصدر الباحث جيوف بيريدج (Geoff R. Berridge)، منجزه البحثي المعنون ب: *(Outposts of Diplomacy: A History of the Embassy)*، سنة 2024، عن منشورات: (Reaktion Books)، وذلک في طبعة تتجاوز عتبة 311 صفحة. ويمكن تعريب العنوان على النحو الآتي: مقومات الدبلوماسية وقواعدها: تاريخ السفارة. يفكک من خلاله ميكانيزمات عمل الهيئة الديبلوماسية، وعلى وجه التحديد السفارات المقيمة في بلدان أجنبية، ويقدم أمثلة إنجليزية وأخرى من البندقية وفرنسا والولايات المتحدة ودول الشرق الأقصى.

ويعود اهتمام الباحث الإنجليزي بيريدج بهذا الموضوع إلى كونه أولا: راكم تجربة بحثية في مجال التاريخ الدبلوماسي وتاريخ البعثات القنصلية، وصدرت له دراسات عدة حول الدبلوماسية تنظيرا وممارسة، وحول الدبلوماسية الإنجليزية في علاقاتها مع تركيا منذ القرن السادس عشر إلى اليوم. كما استفاد من قراءة مذكرات دبلوماسيين، مثل مذكرات هنري يسجر المنشورة عام

1979 تحت عنوان: ''سنوات البيت الأبيض.'' وتشَكل الدافع الثاني في قلة الدراسات عن تاريخ كامل للسفارة كمؤسسة. ولعلّ هذا الإهمال هو من المفارقات التاريخية نظرا لدور السفارة ومكانتها وكلفتها، في حين أنّ أساليب دبلوماسية أخرى من قبيل الاتصالات المباشرة، والمؤتمرات الدائمة، ومؤتمرات القمة، تجد الكثير من الاهتمام.

ولمقاربة موضوعه اختار الباحث أن يقسم كتابه إلى عشرة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد أوضح فيهما الهدف من الكتاب وإشكاليته، كما عزز سرديته بستين رسمًا توضيحيًا، وأنهى مؤلفه بخاتمة تبين خلاصات وامتدادات الموضوع، ويبرز استمرار السفارة في عملها إلى اليوم، رغم التطورات التكنولوجية، ورغم الأزمات الدولية التي تضع عمل السفير على المحك.

يتناول هذا الكتاب تاريخ السفارة، مع الإشارة إلى أن البعثات الدبلوماسية المقيمة لم تُسمَّ دائمًا ''سفارات،'' ولم يُطلَق على رؤسائها لقب أو اسم ''سفراء.'' وخاصة في المرحلة الممتدة من عصر النهضة إلى سنوات القرن التاسع عشر، بل تم استخدام مصطلحات مبعوث فوق العادة، أو وزير مفوض، في حالة رؤساء البعثات، وكذا بعض الألقاب التي لا تُشير إلى ما إذا كان الدبلوماسي مبعوثًا خاصًا أُرسِل لغرض محدد لمدة زمنية محدودة أو رئيسًا لسفارة مقيمة. وعلى العكس من ذلك، شهد القرن التاسع عشر بعض الوضوح في التسميات والاختصاصات، ولكن حتى في ذلك الوقت، تم توظيف كلمات مثل مفوضيات يرأسها وزراء، وكذلك سفارات على رأسها سفراء، وهو ما نطالعه في ثنايا الكتاب.

وتقترح هذه القراءة تقسيم محاور الكتاب إلى قسمين أساسين هما السفارة من النشأة إلى القرن الثامن عشر وتضم الفصول الأربعة الأولى، بينما يمكن إدماج الفصول الأخرى المتبقية ضمن محور واحد يربطه خيط ناظم هو تطور السفارة من القرن التاسع عشر الذي وصفه بأنه عصر الذروة إلى الآن، وهي المرحلة التي شهدت اكتشاف التلغراف وتطور الأساليب الدبلوماسية والقنصلية، ودخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى المعترك الدولي، واجتيازها لتحديات دبلوماسية وعقبات خلال التنافس الاستعماري والأزمات الدولية والحروب والمؤتمرات في القرن العشرين زيادة على تطور القانون الدولي والمؤسساتي. انطلاقا من ذلك سنقدم لأهم المحاور والأفكار الواردة في الكتاب مع مناقشتها.

يؤكد الباحث منذ بداية دراسته على أن استخدام كلمات دبلوماسية ودبلوماسي، كان متأخرا، إذ لم يدخل المصطلح إلى قاموس اللغة الإنجليزية إلا أواخر القرن الثامن عشر؛ وغالبا ما كان يتم توظيف مصطلحي ''الدولة المرسِلة'' و''الدولة المستقبِلة،'' قبل انتشار مفاهيم الدبلوماسية على نطاق واسع عند تدوين القانون الدبلوماسي في أواخر خمسينيات القرن العشرين. ولهذا يعود المؤلف للبحث في الجذور التاريخية عن مفهوم السفارة والبعثة في العصور القديمة، ويؤكد على ظهور السفارة إبان عصر النهضة، وأنها بلغت مرحلة النضج خلال القرن التاسع عشر. ومن الواضح أن السفارة المقيمة مرت بمراحل عديدة لتحقيق صعودها، ويمكن رصد إشارات لظهورها قبل ذلك بكثير. من بين أولاها، تلك التي عُثر عليها في الشرق الأدنى القديم، حيث ظهر بعضها في المراسلات بين ملوك المنطقة في منتصف القرن الرابع عشر قبل الميلاد. وكان المبعوثون/الرسل البسطاء الوسيلة الرئيسة للاتصال بالملوك، وبعد وصولهم وتسليم رسالتهم، غالبًا ما كانوا يُحتجزون لمدة طويلة، لعدة أسباب من بينها التوجس والريبة، ثم صعوبات الحصول على المؤن وعلى الحماية لتأمين رحلة العودة إلى الوطن، أو في أغلب الأحيان رغبة من جانب مضيفهم ممارسة الضغط على الطرف الثاني من خلال احتجازهم كرهائن مكرمين. ولكن لا يوجد دليل مهم على أنهم عملوا باعتبارهم سفراء، على الرغم من أنه من المحتمل أنهم قد حملوا في جعبتهم إلى ديارهم معلومات مفيدة عندما تمكنوا من العودة. بينما في اليونان القديمة، فقد توفرت ظروف مماثلة، لتلك التي شجعت على الدبلوماسية المبتكرة في شبه الجزيرة الإيطالية في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، وتجلى ذلك في نشاط حركية التجارة وحضور وكلاء عن المدن اليونانية للدفاع عن مصالح التجار وتمثيلهم أمام المحاكم، وتقديم المشورة والمعلومات المحلية. ولأنهم كانوا يمثلون مصالح الأجانب، فقد كانوا دائمًا ما يضعون ولاءهم موضع شك، وهو ما يعرضهم للخطر. لكن ذلك لم يقلل من جاذبية المنصب الذي أصبح في كثير من الأحيان وراثيا تتناقله الأجيال داخل نفس العائلة.

ولعبت الزيجات والمصاهرة دورا أكثر جوهريةً ودلّت على وجود سفارة مقيمة. ويدعم ذلك أن زيارات الأميرات كانت تُجرى كجزءٍ من واجبات الضيافة والتكريم ووفق بروتوكول الدولتين. وللتوضيح أكثر، يقدم المؤلف مثالا عن علاقة المصاهرة التي جمعت بين الدولة

الإنجليزية والإسبانية خلال العقد الأول من القرن السادس عشر.

وشهدت العصور الوسطى في مجالات أخرى من أوروبا نماذج أولية للسفارة المقيمة. ومن بين هؤلاء كان ''المراقبون'' المقيمون في روما، وقد تحلت مهمتهم في الدفاع عن مصالح مجموعة كبيرة ومتنوعة من مقدمي الالتماسات إلى مختلف أقسام البابوية، ومثلوا المتقاضين في محاكمها. وكان من بين عملائهم ملوك، تولوا نيابةً عنهم الشؤون السياسية والقانونية، وأرسلوا إليهم أخبارا حول ما يجري في البلاط البابوي؛ وكان لديهم أيضًا كتَّابهم الخاصون. وبالتالي، فإن الصورة التي قدمها الوكلاء أو المراقبون كانت قريبة بالتأكيد من صورة السفارة المقيمة الحديثة. ومن الأمثلة المعروفة الفلورنسي أندرياس سابيتي، الذي كان وكيلًا في أڤينيون خدمة بذلك للملكين الإنجليزيين إدوارد الثاني وإدوارد الثالث.

وإذا كانت الدبلوماسية هي فن إدارة الأعمال بين الدول دون اللجوء إلى القوة أو الدعاية المغرضة، فإنها قبل القرن السابع عشر، كانت تُدار بشكل رئيس من قِبل المبعوث الخاص، وهو شخص يُرسل إلى الخارج لمدة زمنية محدودة من أجل قضاء غرض محدد. ثم حلت السفارة المقيمة باعتبارها مؤسسة رئيسية للدبلوماسية محل المبعوث الخاص، كما ازدادت أهمية البعثة المقيمة منذ نشأتها في عصر النهضة الإيطالية، وتطور أداؤها وانتقل من جمع الأخبار إلى التمثيل في الاحتفالات الأجنبية المهمة والتفاوض على الاتفاقيات الرسمية.

ويشير صاحب هذه الدراسة إلى أن الإقبال على هذه المهمة يعني الانتماء إلى طبقةٍ اجتماعية مميزة، لذلك أبدى الرجال من ذوي التعليم الجيد، والمنتسبين إلى العائلات المرموقة، استعدادا متزايدا لقبول التعيينات فيها، شريطة ألا تكون بعيدةً جدًا، كما شكلت لكثيرين فرصا سانحة لشغل مناصب سياسية أكثر جاذبية عند العودة. وهكذا انتشرت السفارات في أواخر القرن الثامن عشر بثبات من أوروبا إلى الأمريكيتين، وعند الدول المستقلة في الشرق الأوسط وأفريقيا والشرق الأقصى. كما توسعت المهام والمسؤوليات من ذلك مثلا ''تعزيز هيبة الدولة،'' في زمني السلم والحرب؛ إذ على السفير – بصفته ممثلًا لعاهله – أن يكون في أعلى مرتبة ممكنة من الاستعداد والترتيب في العديد من المناسبات الاحتفالية التي يستدعى إليها، كما هو الحال مع حفلات التتويج وحفلات الزفاف والتعميد وتوقيع المعاهدات. وعليه أيضا

الجلوس بالقرب من الملك على المائدة، وأن يكون أول من يوقع على معاهدة تضم أطرافًا عديدة. وقد ساد الاعتقاد لعدة قرون، أن ترتيب أسبقية السفراء في أي بلاط، يعكس أهمية المرتبة الخاصة بملوكهم في التسلسل الهرمي للدول. لكن لم يكن هناك اتفاق عام على التسلسل الهرمي للدول نفسها، وبالتالي لم يكن هناك اتفاق على ترتيب أسبقية السفراء، وهو ما أدى في أحيان عدة إلى التراشق اللفظي بين السفراء وإلى توتر العلاقة فيما بينهم.

لم يشمل تطور السفارات طبيعة المهام والصلاحيات فحسب، بل تعداها إلى تطور البنايات ومقرات البعثات؛ فخلال السنوات الأولى لوجود السفارة المقيمة، كان عدد موظفي منزل السفير المقيم محدودا، لكنه ازداد بشكل واضح خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر بسبب وجود حاشية من الموظفين المحليين، مع مطالبة الشكل الجديد للسفارة بتحمل المزيد من المهام وارتفاع المكانة الاجتماعية لرؤساء البعثات. وهو ما انعكس على فخامة المبنى وشساعة مرافقه، ومراعاة المظهر العام والقرب من البلاط الملكي. وهذا فضلا عن ضرورة توفر السفير على سكرتير لتحمل أعباء الكتابة والمساعدة في الحفاظ على مسافة من عملائه. وكان من النادر في السفارات الأوربية في تركيا وبلاد فارس والصين واليابان الاعتماد فقط على سكرتير سفارة البلد، نظرا لاختلافات اللغة والعادات، على الرغم من أنه بحلول القرن التاسع عشر تلقي بعضهم تدريبًا في اللغات الشرقية. ولتعويض ذلك، تم الاعتماد بشكل كبير على الموظفين المحليين، ولم يكونوا مترجمين فوريين ومحررين فحسب، بل كانوا أيضًا قادرين على التعامل مع المسؤولين المحليين في جميع شكاوى مواطني البعثة، ونقل الرسائل وجمع المعلومات الاستخبارية. فقد عرف الموظفون في سفارات القسطنطينية، باسم **الترجمان**، ويُختارون من عائلات مسيحية من أصل أوروبي سكنت الإمبراطورية العثمانية لمدة زمنية طويلة. وكان من بينهم أحيانًا رجال من الروم الأرثوذكس والأرمن وغيرهم من الطوائف المحلية.

ومن الأمور التي أسهمت في تطور الأداء الديبلوماسي وأداء مهام السفير، نذكر اختراع التلغراف وتوظيفه، وهو مما أثار الشكوك حول قيمة السفارة. ذلك أنها ستحتاج في المستقبل إلى وقت أقل لإيصال المعلومة أو القرار، وبالمقابل إلى موارد أقل وأفراد أقل كفاءة، وهو ما حتم على هذه المؤسسة تكييف موظفيها وهندستها المعمارية وأساليب اتصالها مع المشهد الدولي

المتغير، كما يصف توسع مسؤوليات السفارة، مثل توفير غطاء دبلوماسي لعمليات الاستخبارات. والمثير للاهتمام في هذا الكتاب أيضا أنه يقدم معطيات أساسية عن حياة وسير أفراد بارزين، وعن نشوء سلالات عائلية أثرت في المشهد الدبلوماسي الدولي مثل شخصية السفير الإنجليزي السير وليام بيكرين، (Sir William Pickering)، بباريس في منتصف القرن السادس عشر.

ويؤكد المؤلف أن السفارة المقيمة تُشكل أسلوبًا دبلوماسيًا لا غنى عنه، وهو مستمر لأن كل دولة تحتاج إلى نوع من العلاقة مع الدول الأخرى، سواء أكانت ودية أم خلافا لذلك. ودعما لهذا الادعاء، يوضح بريدج القدرة المذهلة على الابتكار والتكيف التي تبديها الدول عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على مهام السفارة المقيمة، حتى في أكثر البيئات والأوقات عدائية. حيث يشير إلى التطور الذي عرفته السفارة خلال القرن التاسع عشر وأكثر تحديدا منذ مؤتمر ڤيينا (1815)، وبداية الحرب العظمى (1914)، إذ أدخل مؤتمر ڤيينا أول تغيير واضح على البعثة المقيمة، ووافق على لائحة غيّرت بشكل عميق تحديد الأسبقية بين السفراء، وتم تضمينها إلى الوثيقة النهائية المؤرخة 9 يونيو 1815.

وعرف أعضاء السلك الديبلوماسي خلال الحقبة نفسها ارتفاعا واضحا، فعلى سبيل المثال، ضمت المصالح الإنجليزية سنة 1870، 122 موظفاً فقط، وكانت السفارة النمساوية المجرية بنفس العدد تقريباً، بينما كان لدى الفرنسيين 163 موظفاً، على الرغم من أن رقمهم كان يتضمن 25 مستشاراً وعدد من القائمين بالأعمال من رتبة قنصل.

ومن الأمثلة الأخرى ذات الأهمية المؤثرة، يشير المؤلف إلى سلسلة المؤتمرات الصحية الدولية وعددها اثني عشر مؤتمرا عقدت بين عام 1851، وإلى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914، والتي أسهمت في تأسيس منظمة الصحة العالمية عام 1948. وقد كانت المؤتمرات الصحية الدولية عبارة عن تجمعات للدول الأوروبية تهدف في الأساس إلى حماية قارتها من استيراد الأمراض ''الغريبة'' الوافدة من الشرق، مثل الكوليرا والطاعون الدبلي. وشكلت هذه المؤتمرات فرصة مواتية لبروز دور الدبلوماسيين، وذلك لتأمين المصالح الوطنية وحمايتها من التأثر بالقضايا الوقتية المطروحة للنقاش. ومثال ذلك، كان على فرنسا التأكد من عدم وجود قرار

يتعارض مع هدفها المتمثل في توسيع نفوذها في شرق البحر الأبيض المتوسط؛ وكان على بريطانيا التأكد من أن الضوابط الصحية على الشحن المتجه غربًا في صالح تجارتها، ولقد اضطرت بلاد فارس إلى مقاومة أي اقتراح يمكن أن يفسر على أنه تدخل مسيحي في الحج إلى مكة، حيث كان الحجاج العائدون يتهمون على أنهم يحملون الكوليرا إلى أوروبا عبر مصر.

ومما يثير الانتباه، اهتمام الباحث بدخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى حلبة المعترك الدبلوماسي بشكل براگماتي وفعال، إذ أعلن الكونگرس استعداده لتوفير المال الضروري للرئيس، لتعيين رئيس بعثة إلى دولة أجنبية بنفس رتبة رئيس البعثة الذي تُرسله تلك الدولة إلى واشنطن، والذي قد يشمل سفيرًا. كان الرد سريعًا: ففي 1894، عيّن الرئيس سفراءً لدى بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا؛ وآخر لدى إيطاليا 1898؛ ولدى المكسيک 1899؛ والنمسا والمجر 1902؛ والبرازيل عام 1905؛ واليابان وتركيا 1906، وأعاد الكونگرس النظر في قراره، واحتفظ لنفسه بتعيين السفراء في عام 1909. لكنه لم يول أي اهتمام إلى نشاط التمثيلية الديبلوماسية الأمريكية بالمغرب.

وعرفت أيضا بلاد فارس والباب العالي وإيالات شمال أفريقيا تونس والجزائر، حضور تمثيليات أجنبية تفاوتت درجات أهميتها تبعا لقوة الدولة المعنية ولمصالحها. وبخصوص المغرب، كان الوضع مختلفًا لأنه يمثل دولة مستقلة تمامًا، ولذا لم تكن القوى بحاجة إلى التردد في منح بعثاتها الدبلوماسية ألقابًا دبلوماسية، على الرغم من أن معظمها ظل متمسكا بلقب ''القنصل العام.'' و كانت فرنسا أول من عيّن قنصلًا في هذه الدولة الواقعة في شمال غرب إفريقيا، عام 1577، وفعلت بريطانيا الشيء ذاته بعد قرن من الزمن. وبحلول منتصف القرن التاسع عشر، كان المغرب يحتضن بعثات من جميع القوى الأوروبية ذات الطموحات الاستعمارية في إفريقيا، مثل إسبانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وبلجيكا والبرتغال. كما كانت الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة آنذاک، السويد والنرويج، ممثلةً في طنجة، بينما تولّت البعثة البريطانية رعاية المصالح الدنماركية والهولندية والنمساوية لجزءٍ كبيرٍ من الوقت. بيد أن المؤلف يركز بدرجة كبيرة على البعثات الديبلوماسية الإنجليزية وعلاقاتها مع الباب العالي ودول أفريقيا والدول العربية والشرق الأقصى وأمريكا اللاتينية ،سعياً منه لإبراز مدى متانة الملكية الإنجليزية ودرجة عراقة تأثيرها في

المشهد العالمي.

ولأجل ذلك، استحضر الباحث دور أسرة دارموند هاي في المغرب، وكيف توارثت مناصب ديبلوماسية حتى أصبح جون دارموند هاي عميدا للسلك الديبلوماسي المعتمد في طنجة. وبرزت أهمية المغرب الاستراتيجية لعدة دول منها إسبانيا بحكم قربه الجغرافي، ولفرنسا بسبب متاخمة حدوده مع أرض الجزائر، ولبريطانيا نتيجة لقرب مرسى طنجة المهم، في طرفه الشمالي، من مضيق جبل طارق. واعتبر موقع مدينة طنجة، بوابة الممر إلى الهند والشرق، فكان موضعَ اهتمامٍ كبير من جانب البريطانيين، لدرجة أنهم عارضوا سقوط المرسى المذكور تحت سيطرة أي دولة بصورة منفردة.

وأضحى مصير المغرب، منذ مستهل القرن العشرين نقطة اشتعال دولية، فازداد نتيجة لذلك عدد أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد في طنجة. كما تزايد مستوى التمثيل القنصلي، وأصبح لأغلب الدول بعثات يرأسها بصورة رئيسية مبعوث فوق العادة أو وزير مفوض. ومع ذلك، أعلنت فرنسا في عام 1912، عن توقيع عقد الحماية مع المغرب، مع القبول مبدئيًا بأن تتمتع طنجة بنظام دولي. وهو ما يعني تواري التمثيل القنصلي إلى حين. وفي غضون ذلك، ظهرت البعثات الفارسية والتركية في أوروبا عند منتصف القرن، على الرغم من أن البعثات من إفريقيا وصلت من ليبيريا دون غيرها.

وعندما اندلعت الحرب بأوروبا في 1914، تم سحب البعثات المقيمة من عواصم الدول المعادية، واحتفظ بها في دول الحلفاء والدول المحايدة ذات الأهمية الاستراتيجية، حيث كان هناك الكثير من الأمور التي يستلزم الحال القيام بها، ومع ذلك، فبعد انتهاء الحرب في نونبر 1918، وجهت اتهامات للسفارات المقيمة بسبب توظيفها للأساليب السرية، إذ اعتقد النقاد أنها أسهمت في اندلاع الحرب العظمى. وبالمقابل هدد تصاعد دبلوماسية المؤتمرات الذي أعقب هذا الصراع دور المؤسسة في المفاوضات ذات الأهمية الكبرى. وعلى النقيض من ذلك، خرجت من الحرب العالمية الثانية بسمعة طيبة، باعتبارها ركيزة أساسية لاستقرار العلاقات الدولية، خاصة في ظل الحرب الباردة وتبعات التوترات الدولية؛ إذ سعت إلى تأطير العمل الديبلوماسي قانونيا مثل اتفاقية ڤيينا (1961)، مما جعلها حسب المؤلف، تواصل استمرارية

الحضورن نابضةً بالحياة إلى حدود اليوم.

وإجمالا يقدم الكتاب سَفرا في ثنايا العمل الديبلوماسي، ويسائل دور السفارات المقيمة وما عرفه من صعود وهبوط في الوظائف، إذ يركز على عمل السفير والسفارة باعتبارها الطريقة الطبيعية لإدارة العلاقات الدبلوماسية بين الدول ذات السيادة، لقضايا التهديد والتوتر في مناسبات عديدة عبر التاريخ، لا سيما بعد الإخفاقات الدبلوماسية التي أدت إلى صراعات مسلحة مدمرة مثل الحرب العالمية الأولى.

ومن الواضح أن السفارة المقيمة أو الدائمة احتفظت بوظائفها التقليدية، ومنها تأكيد الاستقلال السيادي، والضغط على الحكومة المضيفة، ومساعدة المواطنين في حالات الطوارئ، ولكن يُضاف إلى ذلک أنها أيضًا تعتبر منصة آمنة للرجال والنساء الذين يعملون في المكاتب الحكومية فضلا عن مصالح وزارة الخارجية، ولا سيما وكالات الاستخبارات، التي كانت ضئيلة الأهمية قبل أوائل القرن العشرين. وفي عالمٍ يزداد خطورةً، تُعدّ سفارات الدول أيضًا خط دفاعها الأول بتكلفةٍ مرتفعة. فما دور السفارات في عالم تتزايد فيه معالم التطور التكنولوجي والاتصالات السلكية واللاسلكية والتقارير الإعلامية، كما تتزايد فيه حدة وتشعب النزاعات الدولية وبروز قضايا جديدة مثل الإرهاب العابر للقارات والهجرة الدولية والاتجار في البشر وغيرها؟

محمد مزيان

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة ابن طفيل